

بيان صحفي

منظمات المجتمع المدني تراجع أوضاع حقوق الإنسان في لبنان:
حقوق الانسان ارضية مشتركة تأتي انعكاسا للممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وليست
مسؤولية وزارة محددة أو سلطة ناظمة

(بيروت، 26 أكتوبر 2010) نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لقاء حول اوضاع حقوق الانسان في لبنان، مع اضاءة خاصة على وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. اتى اللقاء في اطار التحضير لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان في لبنان ضمن آلية المراجعة الدورية الشاملة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (10 نوفمبر 2010). شارك في اللقاء حوالي 50 ممثلة وممثل عن منظمات المجتمع المدني اللبناني وعدد من المنظمات الدولية والحكومية والأكاديمية ووسائل الإعلام، اضافة الى ممثلين عن البعثات الرسمية لدول الدنمارك وتركيا وتشيكيا والولايات المتحدة. وكان اللقاء فرصة لعرض ومناقشة التقدم المحرز في هذا إطار إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بمشاركة معالي الدكتور ميشال موسى رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة بحقوق الانسان وممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة التربية والتعليم.

افتتح اللقاء الأستاذ زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مشيراً الى أن معظم التقارير التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الى الامم المتحدة تركّز على الحقوق السياسية والمدنية، في حين لا تولي اهتماماً متساوياً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا في الوقت الذي ترتكب فيه الحكومات انتهاكات كبيرة لاسيما حيال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الى ان المادة الثانية من العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بمسؤولية الدولة ونوعية التزاماتها في اطار العهد تنقسم الى مسؤولية تتعلق بالممارسة (Obligations of conduct) وتلك المتعلقة بالنتائج (obligations of results). وبالتالي، يفرض العهد حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل العهد حول الحقوق السياسية والمدنية، التزامات وواجبات فورية على الدولة اضافة الى التزامات تصاعديّة (progressive) تتعلق بمدى توفر القدرات والموارد للدولة واتخاذ الخطوات المناسبة لتقويم أثر الاتفاقيات المذكورة في الظروف المحيطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجموعات في البلد المعني.

وفي اطار الجلسة الاولى من اللقاء، ناقش الاستاذ اديب ابو حبيب من المركز اللبناني للتدريب العمالي ما جاء في التقرير الرسمي المرفوع الى مجلس حقوق الانسان، مركزاً على الحق في العمل. وأشار الى الانتهاك الفاضح في الحق في التنظيم واستثناء الخدم في البيوت والنقابات الزراعية والادارات الرسمية والبلدية من التشريعات الخاصة بقانون العمل وحرمانهم من حقهم في التنظيم النقابي. وأشار الى غياب دور المؤسسة الوطنية للاستخدام في تنظيم العمالة الوافدة. و أكد ان عدم التزام لبنان باتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية تشكل انتهاكاً للحقوق الاساسية بالتنظيم، حيث يخضع انشاء النقابات في لبنان الى الترخيص المسبق من قبل الحكومة ويخضع للحل ويعطي وزارة العمل مجالاً للتدخل بعمل النقابات. وهذا يتعارض مع الاتفاقية العربية رقم واحد والتي صادق عليها لبنان والعهد الدولي لحقوق الانسان واتفاقية 87. فمن الواضح ان السلطات السياسية لا تزال تتمسك بدورها المنتهك لحرية الحق بالتنظيم. وقد غاب موضوع انشاء صندوق البطالة عن نقاش اصلاحات قوانين العمل، بالرغم من ارتفاع نسب البطالة، خاصة ضمن الشباب بحيث تصل الى 20%.

كما استعرضت السيدة جمانا مرعي رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني واقع حقوق المرأة في لبنان، مركزة على القوانين التي لا تزال تكرر التمييز ضد المرأة. وأكدت على دستورية الاتفاقية الخاصة بالغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة بما في ذلك ارساء التمييز الايجابي لصالح المرأة. وأكدت على التوصية التي اتت في التقرير الخاص بحقوق المرأة (الذي اعده التجمع النسائي الديمقراطي بالتعاون مع اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة اللبنانية) والتي طالبت برفع التحفظات عن اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة وابرام البروتوكول الاختياري الخاص بها. كما طالبت بتنزيه الدستور والقوانين من النصوص التي تميز ضد النساء واستحداث قوانين تحميهن من التمييز والعنف والى اقرار القانون الخاص بتجريم العنف الأسري ضد النساء والفتيات مع الآليات الايلة الى تطبيقه. وطالبت بالاصلاح الفوري للقوانين التي تمس بالكرامة الانسانية للنساء بما فيها قانون الجنسية وقانون العقوبات اضافة الى تعديل قانون العمل اللبناني بما يكفل المساواة التامة بين الرجال والنساء ويحقق الاجور المتساوية للعمل المتساوي، كما يدعو التقرير الى فصل مواد القانون التي ترعى عمل النساء عن عمل الاحداث والاولاد.



وناقش الاستاذ غسان عبد الله من المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتي تعتبر من اكثر القضايا الاشكالية في لبنان. فبعد 62 سنة من وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لم يحدد المشرع اللبناني من هو اللاجئ الفلسطيني. ومن التوصيات الاساسية التي يوجهها التقرير الخاص بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان الى الحكومة اللبنانية اعتماد تعريفاً قانونياً واضحاً لمن هو اللاجئ الفلسطيني في لبنان، والغاء العمل بمبدأ المعاملة بالمثل الذي يؤدي الى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العديد من حقوقهم بما أن الفلسطينيين ليس لديهم دولة، اضافة الى اتخاذ قرار يمنح أوراقاً ثبوتية للاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية وتطوير سياسات واضحة تعالج معايير السكن اللائق للاجئين الفلسطينيين.

وتناولت السيدة سيلفانا اللقيس من اتحاد المقعدين اللبنانيين قانون 2000 /220 الذي كان من المفروض ان يكرس حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لكنه يبقى بمعظمه غير مطبق، هذا الوضع ناتج عن غياب استراتيجية وطنية تساعد على تطبيق القانون. وأشارت الى ارتفاع نسبة البطالة ما بين الاشخاص ذوي الاعاقة الى 83%. بالاضافة، اشارت الى عدم تصديق لبنان على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاشخاص ذوي الاعاقة الصادرة عام 2006. كما تطرقت الى غياب المعايير الدامجة والتنسيق بين الوزارات وتوقفت عند القطاعات التي تعتبر حقوقاً منتهكة للاشخاص ذوي الاعاقة، كغياب المعايير الدامجة لخلق بيئة ملائمة للعمل والمناهج التربوية والمباني المدرسية التي تغيب فيها المعايير الدامجة والخدمات الصحية والمعايير الهندسية في التنظيم المدني، مؤكدة على اهمية ادخال المعايير الدامجة في كل هذه المجالات. واكدت على اهمية اصدار كافة المراسيم التطبيقية الخاصة بتأهيل المجالات المختلفة ببيئة دامجة. وأشارت الى شدة سوء اوضاع الاشخاص الفلسطينيين ذوي الاعاقة المحرومين من الافادة من الخدمات الصحية والتأهيل وحق التملك خارج المخيمات.

أما في اطار الجلسة الثانية، فقد ركز النقاش حول الحالة العامة لحقوق الانسان في لبنان والعمل المتعلق بالخطة الوطنية لحقوق الانسان، شارك فيها رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية وممثلين عن كل من وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم اضافة الى عدد من منظمات المجتمع المدني، وقام بتسهيل النقاش الاستاذ محمد زبيب، مسؤول الصفحة الاقتصادية في جريدة الاخبار.

اشار الدكتور ميشال موسى الى العمل المستمر لوضع الخطة الوطنية لحقوق الانسان وتحديد الاولويات في هذا الاطار. وأشار الى ان هذا العمل هو شراكة بين كل الفقاء المعنيين بحقوق الانسان في لبنان، بما في ذلك المجلس النيابي والوزارات ومؤسسات الامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. تنطلق الخطة من دراسة واقع الحال في لبنان ودراسة الثغرات تشريعياً وتطبيقاً، وقد انتهى العمل في 21 ملف من اصل 23، ويتم العمل حالياً على الصياغة الاخيرة.

في هذا السياق، من المقترح قيام لجنة وطنية خاصة بحقوق الانسان تكون مستقلة بموازانتها وطريقة عملها. وكان نقاش حول مسألة انشاء مؤسسات وطنية خاصة بحقوق الانسان أو وضع الية لضمان احترام الحقوق تتضمن كل السياسات العامة. وتم التركيز على اهمية كيفية ترسيخ المقاربة الحقوقية في كل اشكال العلاقة مع المواطن. بالاضافة، تمت الإشارة الى امكانية الاستفادة من الدروس المتوفرة من تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار بناء تجربة لمجلس أو هيئة مستقلة لحقوق الانسان تستطيع الحفاظ على استدامتها ودورها المستقل.

وقد تضمن اللقاء إطلاق كتيب بعنوان "أوضاع حقوق الإنسان في لبنان: بعض من مشاهدات المجتمع المدني في ضوء المراجعة الدورية الشاملة"، والذي يشمل تقارير انتقائية من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي تقدمت الى مجلس حقوق الانسان بتقارير حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حقوق المرأة، وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.